

خطاب عرض وارتباط لمراجعته
القوائم المالية
للسنة المالية ٢٠٢٤م
مقدم الي
جمعية عفف الخيرية بمحافظة الليث

التاريخ: ٢٠٢٣/١٢/١١

الرقم: ٢٠٢٣١٢١١٠٠٣

المحترمين

الموقر

السادة / جمعية عفف الخيرية بمحافظة الليث

عناية الاستاذ / رئيس مجلس الادارة

الموضوع: خطاب عرض وارتباط لمراجعة القوائم المالية للسنة المالية ٢٠٢٤/١٢/٣١ م

١- هدف ونطاق المراجعة:-

لقد طلبتم أن نقوم بمراجعة القوائم المالية وإصدار التقارير الربعية جمعية عفف الخيرية بمحافظة الليث والتي تشمل قائمة المركز المالي للسنة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصات بالسياسات المحاسبية المهمة. ويسعدنا أن نؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا. وتتمثل اهداف المراجعة في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائما تحريف جوهري متي كان موجودا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

٢- مسؤوليات المراجع:- (تتبع)

سوف نقوم بالمراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية. وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني، ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- التوصل الي فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للجمعية، ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغكم كتابة بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.



٢- مسؤوليات المراجع: - (تتمة)

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي ادتها الإدارة.
- تقويم مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المؤسسة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه. وهو أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.

٣- مسؤوليات الإدارة: -

- تقوم مراجعتنا على أساس أن (الإدارة والمكلفين بالحوكمة حيثما يكون مناسباً) يقرون بعلمهم ويفهمون بأنهم يتحملون مسؤولية:
- أ. الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية
 - ب. الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية، لتمكنها من إعداد القوائم المالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.
 - ت. تمكيننا مما يلي:
 - i. الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية، مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى.
 - ii. المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.
 - iii. الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل الجمعية، ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة مراجعة.
- وكجزء من أعمال مراجعتنا، سوف نطلب من (الإدارة والمكلفين بالحوكمة - حيثما يكون مناسباً) مصادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المعدة لنا المرتبطة بالمراجعة.
- وننتقل إلى التعاون التام من قبل موظفي الجمعية، أثناء المراجعة.

- وفقا لعدد الساعات التي تم تقديرها لمراجعة القوائم المالية للمنشأة سوف تكون أتعابنا التي نتقاضاها وفقا للجدول التالي:

يتم السداد بشيك باسم شركة خالد سلطان الرويس وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون أو بتحويل بنكي
حسابنا بينك الرياض - فرع المحمدية - رقم الأيبان (SA۲۲۰۰۰۰۰۰۲۴۲۰۸۹۹۹۹۹۶۰)

٦- القبول والتعميد:

تم العلم والقبول عن الجمعية

الاسم: محمد مصطفى عاطف الصدي

التوقيع:

الختم:

عبد الرحمن عبد الله الرويس

ترخيص رقم (۸۸۳)

خالد سلطان الرويس وشركاه

محکمہ صحت و صواب امور

12/11/2018

ADD: A/S & PARTNERS

Required Accountants

Editors

